

كونوا انصافا كما قال عيسى بن مريم انصافا الى الله قال لان الحق كوزا
انصافا كما كان الحارث بن ابي ربيعة ايضا وعيسى بن مريم انصافا الى الله قوله
وتدبيره كقول اي بكر بن عبيد عن النسيب كقول من كرهت ذبلا اسدا ونحو
هذا من صنيع النطق فيها قال نظرا ايضا اما اولانا فانه يرى ان زيد بن اسد
دون علي لا استعادته بالنسيب اصلا وانما الذي جعل جعله في النسيب
وتعريفه لا يكون تبيينا بل كونه مضمنا للمجمل المذكورة بعد ذلك وقوله ان
اي ان قرب النسيب وفتح وحسب ان بعد اي اذا كان النسيب بعد
نقوله حسب زيد بن اسد وكذا كرهته ونحوها هذا في حسب اذا استعمل
في الظن الصحيح والغائب استعمالها في الظن الخفي الاول اعلم ان
المصنف قال في الاصل في الكاف ونحوها ان عليها النسبة به احسن من قول
الاصول ان عليها بعض النسبة به على ما قاله وسئل به على ما حقه ان
قالوا ورايد بقوله او نحوها مثل وشبهه ونحو فان كانها تليبه النسبة به كقولك
زيد بن اسد عرو وسببه او نحو قالوا واحسن ايضا عن المشتقات من نسبه
ومثل من فعله وغيره قلت وفيما قاله نظر لا تترك نقوله من حيث به الاسد قد
وليه النسبة به والتحقيق ان يقال اداة النسبة ان كان لها معنى لا في
ما يقتضيه العربية فقد مر منها كان او سبها به فتقوله كان زيد بن اسد
النسبة لانه نحو هذه والحرف هم هو اسم كان لا خيرا فليس قد مر منها سبها به
اسما لها ونحوهم وان قلت كان في الراء من بدأ كان على خلاف الاصل جعلناه
تسبها لا تحقيا وتقول سببه زيد بن اسد وما تله من عليها النسبة لانه قاله
ان تدبر على المعقول وتقول زيد بن اسد قولها النسبة لانه في قول
كان لها معول واحد ولها في اللفظ النسبة به فتقوله زيد بن اسد وشي
مع الما في جعل المصنف كان اداة غير الكاف فاحتمل ان يكون هذه بسيطة
ولست الكاف اصلا وهو مذهب بعض النحويين واحتمل ان يكون عنده مركبة
من كاف النسبة وان وهو خبير شيخنا ابو حيان ومذهب الخليل وسيون
والجمهور ولا بدع ان يقال اداة النسبة الكاف اي تعطف او الكاف مع غيرها

دعي

وهي كان النالك ما قد ضاهه من ان النسبة الكاف اي بل كان وهو عربي على كلام
فيه نظر شريف على تحقيق معناها ونظما بعد التعريف بالتركيب والذي ينبغي
كلامهم في ذلك ان فيها قولين احدهما ان الاصل ان زيد بن اسد فلما قدرت
الكاف ففتحت لها الهمزة نظرا للمعنى على الكسر والفضل بينه وبين الاصل انك
ها هنا بان كلامك على النسبة من اول الامر غير مضمي صدره على الابدات
هذه عبارة الزخري في الفضل قبل ونحوه ان قوله ان زيد بن اسد
تحقيق لا يثبتان للفتن الناقص بالكمال وقوله ان زيد بن اسد اعلام بالتحقيق
الاصح على زيد بن اسد هو بطلان النسبة لا غيرها وقال ابو حنيفة في غير النضاعة
اصل كان زيد بن اسد وكان زيد بن اسد فالكاف نسبه صحيح كان ذلك ان زيد بن اسد
كفر ونحو ارادوا الاحكام بالنسبة الذي عليه عند الجملة فانما هو الكاف من
وسطها وتدورها التي اولها لا فراصط عنانهم بالنسبة فلما ادخلها ان يجب
فتح ان لان الكسوة لا يتقدمها حرف الجر ولا يقع الا اوله في معنى النسبة
الذي كان فيها وهي من سطر بجملتها وهي مستقلة وذلك قولهم كان زيد بن اسد
لان الكاف الا ان لما تقدمت بطلان زيد بن اسد متعلقة بغيره ولا معنى لغيره
فارت الموضع الذي يمكن ان يتعلق فيه بمجرد وقد است الى اول الجملة لانه
عن المصنف التي كانت فيه متعلقة بجزان المحذوف وزاد ما كان لها من التعلق
بمعاني الافعال ولست نراية لان معنى النسبة موجبه في النظر في ان التي
دخلت عليها هل هي مجردة او لا وقرى الامر بغير عنان تكون ان في الكاف
ن زيد بن اسد بالكان فان قلت الكاف الان ليست متعلقة بغيره فليس ذلك
مانع من الجر الاتي ان الكاف في قوله ليس كذلك غير متعلقة بشي وهي
مع ذلك جازية ويؤكد انها جازية فتتم الهمزة بعدها كما ينبغي بناء على القول
الجارح نحو عجمت من انك فكلما فتحت ان لغيرها دون العوامل قبلها مرتجع
الا سيما كذلك فتحت انصافا كما نك فاقم لان قبلها عاملا قد جرحها فاعرف
ذلك انتهى قلت اذا نامت كلام الزخري وتدبرتها عارة ابي حنيفة
ان مقصودها ان كان مركبة من ان الكسوة والكاف وانها فتحت وصار